No. 4407 | الأربعاء | غرة ربيع الآخر 1444 هـ | 26 أكتوبر 2022 م | السنة الخامسة عشرة

Alsabah Media www.alsabahpress.com

أقل بـ 63 % مقارنة بالفترة المماثلة من 2021

«الوطني»: 339 مليون دينار.. قيمة المشاريع المسندة في الكويت خلال 9 أشهر

قطاعات البناء والتشييد والصناعة والنفط والغاز لم تشهد إسناد أي مشاريع في الربع الثالث

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أن وتيرة إسناد المشاريع في الكويت تباطأت في الربع الثالث من عام 2022 إلى أدنى مستوى منذ عشرين عاما، إذ بلغ إجمالي قيمة المشاريع المسندة في الربع الثالث من العام الحالي 49 مليون دينار، بتراجع بلغت نسبته 69 % على أساس ربع سنوي مقابل 156 مليون دينار في الربع الثاني من عام 2022 (الرسم البياني 1). وخلال التسعة أشهر الأولى من عام 2022، بلغ إجمالي قيمة المشاريع المسندة 339 مليون دينار، أي أقل بنسبة 63 % مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2021. وعلى الرغم من إمكانية حدوث انتعاش في الربع الرابع (برجاء النظر أدناه)، إلا أنه يجب تحقيق زيادة قوية في هذا الربع الاخير حتى ينهي العام بنتائج توازى قيمة المشاريع التي تم إسنادها خلال عام 2021 والتي وصلت إلى 1.5 مليار دينار.

واستحوذ قطاعي الطاقة والمياه على النصيب الأكبر من أنشطة المشاريع المسندة في الربع الثالث من العام الحالي، إذ بلغت قيمة المشاريع المسندة ضمن القطاع 34 مليون دينار، فيما يعزى بصفة رئيسية لإسناد مشروع خط المياه العذبة التابع لوزارة الكهرباء والماء البالغ قيمته 25 مليون دينار.

بالإضافة الى الطاقة و المياه ، كان قطاع النقل الوحيد الذي شهد نشاطاً في الربع الثالث من عام 2022، إذ تم اسناد مشروع توفير طاقم الأسطول البحري التابع لشركة نفط الكويت بقيمة 15 مليون دينار.

ولم تشهد قطاعات البناء والتشييد والصناعة والنفط والغاز اسناد اية مشاريع في الربع الثالث من 2022، ومن ابرز الأسباب التي أدت لذلك ارتفاع معدلات التضخم، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة المواد واستمرار التحديات التي تواجه سلاسل التوريد ونقص العمالة. كما ارتفعت تكلفة الاقتراض في ظل تشديد السياسة النقدية برفع أسعار الفائدة هذا العام من قبل البنك المركزي الكويتي. كما يمكن القول إن قيام الحكومة بترشيد الإنفاق الرأسمالي وارتفاع حالة عدم اليقين وبطء اجراءات القطاع العام كانت من أحد العوامل التي أثرت على تنفيذ المشاريع خلال هذا الربع.

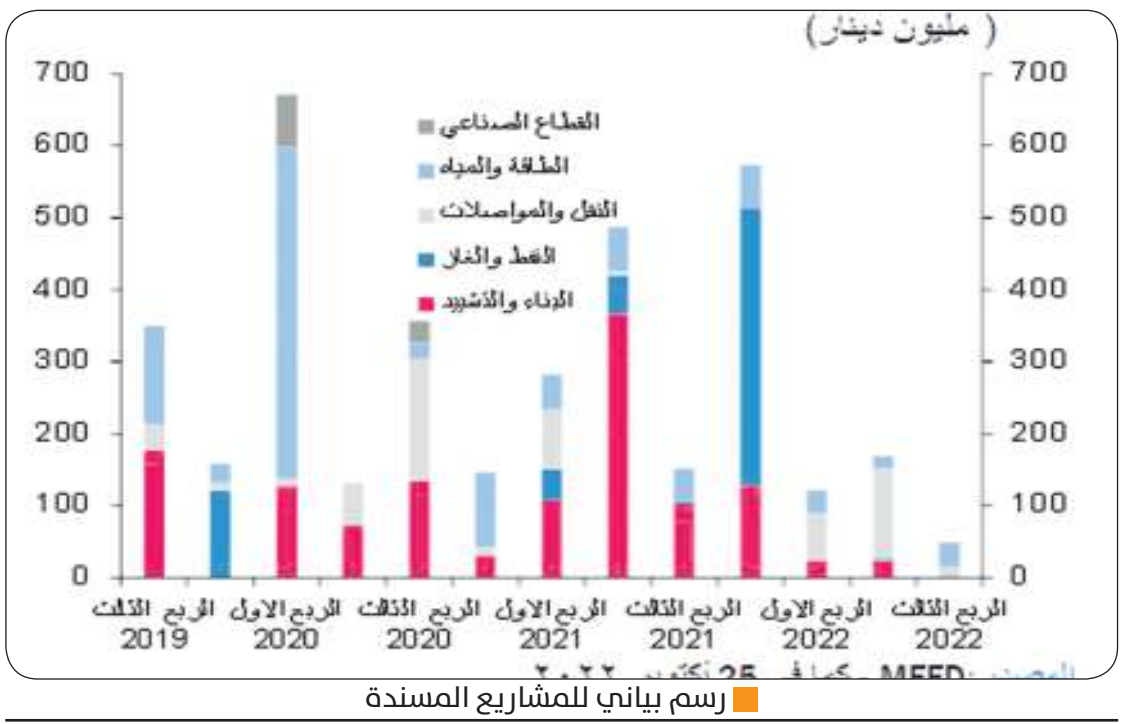

رسم بياني للمشاريع المسندة

توقعات ببقاء أسعار النفط مرتفعة نسبيا خلال الاثني عشر شهرا القادمة

ووفقاً لمجلة MEED ، من المتوقع اسناد مشاريع بقيمة 2.2 مليار دينار خلال الربع الأخير من عام 2022، والتي تعتبر معظمها من المناقصات المؤجلة من الأرباع السابقة. إلا أنه وبالنظر إلى الاتجاهات العامة لحركة السوق حتى الآن خلال هذا العام، فمن المرجح أن تكون تلك النظرة شديدة التفاؤل. ومن المتوقع أن يقوم قطاع الكهرباء والمياه بطرح مشاريع بقيمة تصل إلى نحو 1.4 مليار دينار، في ظل أعمال التطوير التي تتولى وزارة الأشغال العامة القيام بها في محطة معالجة مياه الصرف الصحي في كبد (210 مليون دينار) ومحطة معالجة مياه الصرف الصحي في مشروع جنوب المطلاع (173 مليون دينار)، والتي تعتبر من أكبر مشاريع القطاع. ويبلغ إجمالي قيمة المشاريع المقرر اسنادها ضمن قطاع البناء والتشييد 233 مليون دينار بما في ذلك برنامج الاصلاح البيئي الكويتي التابع لشركة نفط الكويت بتكلفة 180 مليون دينار. في حين تصل قيمة المشاريع المقرر اسنادها ضمن قطاع النقل إلى 364 مليون دينار، ومن أبرزها مفترق طرق مبنى المطار الجديد التابع لوزارة الأشغال (120 مليون دينار). أما على صعيد قطاع النفط والغاز، فمن المتوقع أن تظل قيمة المشاريع المخطط اسنادها متواضعة، إذ من المقرر تنفيذ مشاريع صغيرة بقيمة 206 مليون دينار فقط.

وبالنظر إلى التوجهات المستقبلية حتى عام 2023، فمن المتوقع أن تتحسن أنشطة اسناد المشاريع مقارنة بهذه المستويات المنخفضة، خاصة عقب تأدية الحكومة الجديدة لليمين الدستوري وتطلعها لوضع خطة التنمية الكويتية في صدارة أولوياتها. كما يتوقع أن تظل أسعار النفط مرتفعة نسبياً خلال الاثنا عشر شهراً القادمة. ووفقاً لمجلة MEED، يقدر ان تصل قيمة المشاريع المسندة على مدار الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2022 إلى 5.4 مليار دينار، توجه معظمها لمجمع الزور للبتروكيماويات التابع للشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبيك) ومشروع محطة الزور التابع لهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بقيمة 1.2 مليار دينار.

بما يمثل 31 % من إجمالي التداولات في الربع الثالث من 2022

«المركز» يوسع محفظته كصانع سوق لتشمل أسهم 9 شركات

أعلن المركز المالي الكويتي "المركز" عن توسيع محفظته كصانع سوق وذلك بانضمام شركتين جديدتين هما مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار، والبنك الأهلي الكويتي. ووصل إجمالي الشركات التي تستفيد من خدمات "المركز" كصانع سوق إلى تسع شركات، تشمل شركة بورصة الكويت للأوراق المالية، وشركة العيد للأغذية، وشركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية، وشركة عقارات الكويت، وشركة المجموعة المشتركة للمقاولات، وشركة لاند المتحدة العقارية، وشركة راسيات القابضة. ويؤكد ذلك على التزام "المركز" بدعم تطور السوق الكويتي، وعلى ثقة العملاء في مصداقية "المركز" كمؤسسة مالية.

ومن خلال دوره كصانع سوق، سيساعد "المركز" مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار، والبنك الأهلي الكويتي على زيادة حجم تداول أسهمهما، وتعزيز السيولة، وبالتالي المساهمة في نموهما واستقرارهما في السوق. وسيعمل "المركز" على خلق التوازن اللازم في حالة وجود عرض كبير للأسهم وانخفاض الطلب عليها، والعكس كذلك.

وتمثل نسبة تداولات "المركز" على الأسهم التي عمل عليها كصانع سوق في الربع الثالث من عام 2022 ما نسبته 31% من إجمالي التداولات في السوق الكويتي. كما تمثل نسبة تواجد "المركز" في التداولات اليومية 99%، الأمر الذي يؤكد على جودة الإدارة لهذه الخدمة من قبل فريق العمل، لما فيه مصلحة الشركة المستفيدة.

عبد اللطيف العدواني

وصرح عبد اللطيف العدواني، صانع سوق أول، إدارة أسهم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في "المركز": "نحن فخورون بالثقة التي وضعها كل من مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار، والبنك الأهلي الكويتي في قدرات "المركز" وإمكانات فريق عمله كصانع سوق على أسهمهما. ولا شك أن ذلك يؤكد على سجل "المركز" الحافل بالإنجازات في مجال تعظيم القيمة المقدمة للشركات والمتداولين على حد سواء. وسنستمر في التزامنا بأفضل المعايير الدولية في خدمات صناعة السوق، تحت إدارة فريقنا المؤهل من الخبراء والمتخصصين في مجال تداول الأسهم، ضمن جهودنا المستمرة للمساهمة في تطوير السوق الكويتية."

ويتمتع "المركز" بفريقٍ من الخبراء والمختصين في عمليات تداول الأسهم، الذين يقومون باستخدام أفضل الأنظمة لتقديم خدمات صناعة السوق وفقا لأفضل الممارسات العالمية. ويستند دور "المركز" كصانع سوق إلى إيمانه الراسخ بأهمية هذه الأداة على الأسواق المالية وأسهم الشركات المدرجة، حيث تهدف خدمات صانع السوق إلى خلق توازن بين العرض والطلب، وسد الفجوة بين سعري البيع والشراء، وبالتالي زيادة الإيرادات للشركات المستفيدة من هذه الخدمات. ويمكن أن تؤثر صناعة السوق إيجاباً على تكاليف اقتراض الشركات، وقيمة أسهمها، وقدرتها على التداول بأسعار أنسب. كما تدعم خدماتً صناعة السوق التنمية الشاملة للاقتصاد الكويتي من خلال تحفيز الشركات على إدراج أسهمها في البورصة الوطنية.

نتيجة مخاوف عالمية محيطة بالمناخ الاستثماري العام

مؤشرات البورصة «تتباين».. و«العام» يرتفع 22.3 نقطة

تباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت في ختام تعاملات أمس الثلاثاء، مع استمرار التذبذب الناجم حالة عدم اليقين من قبل المستثمرين، رغم النتائج الإيجابية للقطاع المصرفي الكويتي.

وأغلقت البورصة تعاملاتها على ارتفاع مؤشرها العام 3ر22 نقطة ليبلغ مستوى 33ر7223 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 31ر0 في المئة.

وتم تداول 9ر127 مليون سهم عبر 8372 صفقة نقدية بقيمة 18ر37 مليون دينار (نحو 6ر112 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 9ر27 نقطة ليبلغ مستوى 84ر5369 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 52ر0 في المئة من خلال تداول 3ر69 مليون سهم عبر 3182 صفقة نقدية بقيمة 6ر7 ملايين دينار (نحو 23 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 3ر41 نقطة ليبلغ مستوى 2ر8102 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 51ر0 في المئة من خلال تداول 5ر58 مليون سهم عبر 5190 صفقة بقيمة 5ر29 مليون دينار (نحو 3ر89 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 10ر43 نقطة ليبلغ مستوى 49ر5549 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 77ر0 في المئة من خلال تداول 5ر60 مليون سهم عبر 2329 صفقة نقدية بقيمة 7ر6 ملايين دينار (نحو 3ر20 مليون دولار).

وبلغت قيمة تداولات البورصة بتعاملات أمس 37.18 مليون دينار، وزعت على 127.91 مليون سهم، بتنفيذ 8.37 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاعاً بـ6 قطاعات في مقدمتها الاتصالات بـ0.84 %، فيما تراجعت 7 قطاعات أخرى على رأسها التكنولوجيا بـ8.20 %.

وتصدر سهم "أصول" القائمة الخضراء بـ14.05 %، بينما تقدم "الأنظمة" التراجعات بنحو 8.20 %. وبشأن الأنشط، تقدم سهم "أعيان للإجارة" المتراجع 2.38 % أحجام التداول بـ12.57 مليون سهم، بينما تصدر "بيتك" السيولة بقيمة 8.66 مليون دينار، بنمو 0.50 %. قال رائد دياب، نائب رئيس إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة كامكو إنفست: "لانزال نرى تذبذباً في الأسواق في ظل حالة عدم اليقين لدى المستثمرين، رغم أن النتائج المالية للشركات المدرجة خاصة القطاع المصرفي شهدت ارتفاعاً لفترة التسعة أشهر الأولى من العام الحالي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي".

وأوضح رائد دياب أن ذلك الأمر الذي يعطي دعماً إلى الأسواق تزامناً مع محافظة أسعار النفط على مستويات جيدة في الفترة الراهنة؛ مما يساعد اقتصادات المنطقة في عملية التنمية.

بعد إيصال التيار الكهربائي لمستشفياتها في محافظتي الأحمدي والجهراء

«ضمان» تواصل جهودها استعداداً لاستقبال المستفيدين

جانب من الزيارة

أعلنت شركة مستشفيات الضمان الصحي (ضمان) عن قيام النائب في مجلس الأمة ماجد المطيري بزيارة لمستشفى ضمان في محافظة الأحمدي، وذلك في أعقاب إيصال التيار الكهربائي لمستشفياتها في محافظتي الأحمدي والجهراء، في خطوة من شأنها التسريع بعملية إنجاز الأعمال في مرافقها الصحية وتجهيز منظومتها للرعاية الصحية المتكاملة للبدء في استقبال المستفيدين من الخدمة.

وكان في استقبال النائب ماجد المطيري الرئيس التنفيذي لشركة ضمان ثامر عرب، الذي رافقه في جولة تفقدية في أنحاء المستشفى وأطلعه على تطورات العمل فيه وخطط الشركة التشغيلية في المرحلة القادمة.

وأضافت الشركة في بيان لها أن إيصال التيار الكهربائي للمستشفيات يأتي ضمن سلسلة من الخطوات الهامة التي حققتها في الفترة الأخيرة التي تعكس إستراتيجياتها في تطوير المشاريع وبدء عمليات التشغيل، عبر بناء وتجهيز مستشفيين وتشغيل خمسة مراكز للرعاية الصحية الأولية حسب متطلبات وزارة الصحة لتعلن الشركة عن جاهزيتها لاستقبال شريحتها المستهدفة من المقيمين العاملين في القطاع الخاص (مادة 18) وعائلاتهم.

ومن المتوقع استلام مستشفيات ضمان في محافظتي الأحمدي والجهراء بشكل نهائي في بداية الربع الأول من العام القادم، حيث يجري العمل بشكل دؤوب على استلام وتوريد الأجهزة والمعدات الطبية الحديثة التي تم اختيارها بأعلى المواصفات والتقنيات المعتمدة عالميا، وستقدم المستشفيات العديد من الخدمات الطبية في تخصصات أبرزها طب العائلة، وطب الأسنان، وطب الأطفال، والجراحة، والطوارئ، وأمراض النساء والباطنية، وجراحة العظام والعلاج الطبيعي والعناية المركزة مع خدمات الصيدلة، والأشعة، والتصوير التشخيصي، والمختبرات. ويتكون كل مستشفى من 5 أدوار وسرداب بسعة سريرية تبلغ 330 سرير، و14 غرفة عمليات و21 وحدة عناية مركزة للبالغين وحديثي الولادة ومختبرات ومعامل، وقسم الأشعة وقسم الطوارئ وهو مرتبط بمهبط لطائرات الإسعاف الجوي، والعيادات الخارجية، بالإضافة إلى قسم الصيدلية. كما يتوفر مع كل مستشفى مبنى لمواقف السيارات بسعة تزيد عن 550 سيارة.

في الوقت الحالي، تقوم شركة ضمان بتشغيل أربعة مراكز للرعاية الصحية الأولية في مناطق حولي والفروانية والضجيج والجهراء، والتي تعمل حاليا كمراكز خاصة تستقبل كل طالبي الرعاية الصحية تمهيدا لافتتاح منظومة ضمان واستقبال الشريحة التي ستستفيد من خدماتها. كما تخطط لافتتاح مركز جديد للرعاية الصحية الأولية في محافظة الأحمدي قريباً.